

الامام الحافظ شيخ الاسلام ابو محمد عبد الرحمن

ابن ابي حاتم الرازي

المتوفى سنة ٣٢٧هـ / ٩٣٨م

كتاب بيان خطأ محمد بن اسماعيل البخاري في تاريخه
للإمام الرازي

صحيح

عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظة

في

مكتبة احمد الثالث باستانبول [رقم ٦٢٤]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مقدمة المصحح)

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلوات الله وسلامه على محمد
وآله وصحبه . وبعد فإن معرفة نقلة الاخبار ورواة الأحاديث والآثار
عليها مدار التمييز بين الصحيح والسقيم والمقبول والمردود ، ومن أهم
فروعها معرفة ما وقع من الخطأ في بعض كتب أسماء الرجال المتلقة بالقبول
والاعتماد اذ قد يستند اليها في ذلك الخطأ بناء على أنها أهل للاستناد .
و كنت ذكرت في مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي
ومقدمة كتاب موضح أوهام الجمع والتفريق لأبي بكر الخطيب البغدادي
أن لابن أبي حاتم كتبا جمع فيه تعقبات ابيه وأبي زرعة الرازيين على
التاريخ الكبير للبخاري ، و كنت أحسبه جزءا صغيرا وان عامة فوائده قد
شملها كتاب الجرح والتعديل . ثم ان صديقي العزيز البهاتة المحقق الشيخ
سليمان بن عبد الرحمن الصنيع مدير مكتبة الحرم المكي وعضو مجلس الشورى
في الدولة السعودية العليا . وهو من أولى العناية البالغة بكتب الرجال

وتحقيق الأسانيد ، وقف على ذكر ذاك الكتيب فى فهرس المخطوطات
المصورة للإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية فأخبرنى بذلك وذكر لى أن
المجموعة الجليلة (تاريخ البخارى ، وكتاب الجرح والتعديل ، والموضح
للخطيب) لا تتم إلا بهذا الكتاب ، وإن خدمتى لتلك الكتب تنقضى أن
أقوم بخدمة ، وإن ما وفقت له دائرة المعارف العثمانية من طبع تلك الكتب
لا تكمل إلا بطبعه .

ثم لم يمهل أن طلب صور ذاك الكتاب على نفقته الخاصة ولم اشعر
الا وهو يقدم الى الصور .

١ - اسم الكتاب

وقع فى صدر هذه النسخة تسميته هكذا « بيان خطأ محمد بن اسماعيل
البخارى فى التاريخ » وجاء اسمه فى ترجمة عباد بن عبد الصمد من لسان الميزان
« كتاب خطأ البخارى » وفى التهذيب فى ترجمة حسين بن شفى « خطأ البخارى »
وفى ترجمة على بن حفص المروزى « كتاب الرد على البخارى » والأول
هو المعتمد .

٢ - الموضوع و الفائدة

موضوع الكتاب على التحديد بيان ما وقع من خطأ أو شبهه فى النسخة
التي وقف عليها الرازيان من تاريخ البخارى . والشواهد تقضى أن أبازرعة
استقرأ تلك النسخة من أولها الى آخرها ونبه على ما رآه خطأ أو شبهه
مع بيان الصواب عنده . وترك يابضا فى مواضع . ثم تلاه أبو حاتم

فوافقه تارة وخالفه أخرى واستدرك مواضع . واذ كان البخارى والرازيان من اكابر أئمة الحديث والرواية وأوسعهم حفظا واثقهم فهما واسداهم نظرا فمن فائدة هذا الكتاب أن كل ما فى التاريخ مما لم يعترضه الرازيان فهو على ظاهره من الصحة باجماعهم ، ومثله بل أولى ما ذكرنا انه الصواب وحكما عن التاريخ خلافا والموجود فى نسخ التاريخ ما صوباه . ومن فائدته بالنظر الى المواضع التى هى فى نسخ التاريخ على ما حكياه وذكرنا أنه خطأ معرفة الخلاف ليجتهد الناظر فى معرفة الصواب وكثير من ذلك لم ينبه عليه فى الجرح والتعديل ولا غيره فيما علمت .

٣ - النظر فى تعقبات الرازيين

وجدت المواضع المتعقبة على أضرب: الأول ما هو فى التاريخ على ما صوبه الرازيان لا على ما حكياه عنه وخطأه ، وهذا كثير جدا لعله اكثر من النصف ، وقد ذكرت فى مقدمة الموضح أن البخارى أخرج التاريخ ثلاث مرات وفى كل مرة يزيد وينقص ويصلح ، واستظهرت ان النسخة التى وقعت للرازيين كانت بما أخرجه البخارى لأول مرة ، وهذا صحيح ، ولكنى بعد الاطلاع على هذا الكتاب علمت انه لا يكفى لتعليل ما وقع فيه من هذا الضرب لكثرة ، ولأن كثيرا منه يبعد جدا أن يقع من البخارى بعضه فضلا عن كثير منه ، وتبين لى أن معظم التبعة فى هذا الضرب على تلك النسخة التى وقعت للرازيين ، وعلى هذا فوق ما تقدم شاهدان: الاول: ان الخطيب ذكر فى الموضح ج ١ ص ٧ هذا الكتاب ثم قال: «وقد حكى عنه فى ذلك الكتاب أشياء هى مدونة فى تاريخه على الصواب

مخلاف الحكاية عنه ، وقد وقف الخطيب على عدة نسخ من التاريخ مختلفة
الاسانيد الى البخارى . الثانى : ان ابا حاتم و هو زميل ابي زرعة ولا بد ان
يكون قد اطلع على تلك النسخة و عرف حالها يقول فى مواضع كثيرة من
هذا الكتاب « و انما هو غلط من الكاتب » او نحو هذا راجع رقم ١٠ ،
٣١ ، ٤٢ ، ٦٦ ، ٨٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٤٠٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٢ ، ٦٠٩ .
يعنى أن الخطأ فيها ليس من البخارى ولا من فوقه و انما هو من كاتب تلك
النسخة التى حكى عنها ابو زرعة ، و ثم مواضع أكثر مما ذكره الحمل فيها
على الكاتب اوضح . قد يعترض هذا بما فى أول هذا الكتاب عن ابي
زرعة « حمل الى الفضل بن العباس المعروف بالصانع كتاب التاريخ ذكر
أنه كتبه من كتاب محمد بن اسماعيل البخارى فوجدت فيه و الفضل
ابن العباس الصانع حافظ كبير يبعد أن يخطئ . فى النقل ذاك الخطأ الكثير .
وقد ذكر انه كتب من كتاب البخارى و الظاهر انه يريد به نسخة البخارى
التى تحت يده و الأوجه التى تحمل التبعة على تلك النسخة توجب أحد أمرين :
الأول أن يكون الفضل بن العباس حين نقل النسخة لما يستحكم عليه و قد
تكون نسخة البخارى حين نقل منها لا تزال مسودة فنقل و لم يسمع و لا
عرض و لا قابل . الثانى أن تكون كلمة « كتاب محمد بن اسماعيل » فى عبارة
ابى زرعة لا تعنى نسخة البخارى التى تحت يده و انما تعنى مؤلفه الذى هو
التاريخ و تكون النسخة التى نقل منها الصانع نسخة لبعض الطلبة غير محررة
و انما نقلت عن نسخة أخرى مع جهل الكاتب و لم يسمع و لا عرض
و لا قابل .

الضرب الثانى : ما اختلفت فيه نسخ التاريخ فى بعضها كما حكاه أبو زرعة و خطأه و فى بعضها كما ذكر أنه الصواب ، و الامر فى هذا محتمل ، و موافقة بعض النسخ للنسخة التى وقف عليها أبو زرعة لا تكفى لتصحيح النسبة الى البخارى و لا سيما ما يكثر فيه تصحيف النساخ كاسم « سمر » يتوارد النساخ على كتابته « سعد » .

الثالث : ما وقع فى الموضع الذى أحال عليه أبو زرعة كما حكاه و فى موضع آخر من التاريخ على ما صوبه ، و هذا قريب من الذى قبله ، لكن اذا حكى البخارى كلاً من القولين من وجهه غير وجه الآخر فالخلاف من فوق . و قد يذكر البخارى مثل هذا و يرجح تصريحاً أو إيماء و قد يسكت عن الترجيح ، و لا يعد هذا خطأ ، و البخارى معروف بشدة الثبوت .

الرابع : ما هو فى التاريخ على ما حكاه أبو زرعة و خطأه و لا يوجد فيه كما صوبه ، و الامر فى هذا أيضاً محتمل و لا سيما فى المواضع التى تنفرد نسخة واحدة من التاريخ ، و فى المواضع التى يغلب فيها تصحيف النساخ و ما صحت نسبته الى البخارى من هذا فالغالب أنه كذلك سمعه ، فان كان خطأ فالخطأ عن قبله ، و ما كان منه يكون أمره هيناً كالنسبة الى الجد فان أبا زرعة يعدها فى جملة الخطأ و قد دفع ذلك أبو حاتم فى بعض المواضع - راجع رقم ٣٦ ، ٩٢ ، و قد يكون الصواب مع البخارى و أخطأ أبو زرعة فى نظنته ، و قد قضى أبو حاتم بذلك فى مواضع منها ما هو مصرح به فى هذا الكتاب و منها ما يعلم من الجرح و التعديل - راجع رقم ١١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، و بالجملة فقد استقرأت خمسين موضعاً من اول الكتاب

فوجدته يتجه نسبة الخطأ الى ابى زرعة في هذه المواضع الخمسة ولا يتجه نسبة الخطأ الى البخارى نفسه إلا في موضع واحد هو رقم ٢٥ ذكر رجلا ممن أدركه سماه محمداً وقال الرازيان وغيرهما اسمه أحمد .

٤ - حكم الخطأ هنا

من الناس من عرف طرفاً من علم الرواية ولم يحققه فسمع أن كثرة خطي الراوى تخدش في ثقته فاذا رأى هنا نسبة الخطأ الى البخارى أو ابى زرعة توهم أن هذا الخطأ من جنس ذلك ، ومن الناس من يعرف الحقيقة ولكنه يتجاهلها لهوى له والحقيقة هي أن غالب الخطأ الذى يتجه نسبته الى البخارى نفسه أو الى ابى زرعة إنما هو من الخطأ الاجتهادى الذى يوقع فيه اشتباه الحال وخفاء الدليل ، وما قد يكون في ذلك مما يسوغ أن يعد خطأ في الرواية فهو أمر هين لا يسلم من مثله أحد من الأئمة وعلى كل حال فليس هو بالخطأ الخادش في الثقة .

٥ - النسخة الأصل

وصفت النسخة في فهرس المخطوطات المصورة لمعهد المخطوطات لجامعة الدول العربية ج ٢ ص ٥١ بما يأتى « نسخة كتبت سنة ٧٢٨ بخط ابى بكر ابن على بن اسماعيل البهنسى الأنصارى الشافعى ٢٥ ق ، ٢٥ س ، ١٩ × ٢٦ [مكتبة] احمد الثالث [باستانبول] ٦٢٤ (١١) ضمن مجموعة من ١١٩ ب / ١٤٣ ف ٦٦٧ ، والمجموعة كلها تتعلق بعلوم الحديث والرواية والنسخة صالحة في الجملة وعامة ما فيها من الخطأ يمكن تداركه كما ستراه ان شاء الله تعالى .

و
طريقتنا

٦ - طريقتنا فى تحقيق الكتاب

الغالب فى هذه التعقيبات أن تبدأ باسم رجل من المترجمين فى التاريخ ثم قد يكون الاعتراض متعلقا بذاك الرجل نفسه وقد يكون متعلقا باسم او معنى فى ضمن تلك الترجمة . وفى عدة مواضع لا يذكر اسم صاحب الترجمة بل تحكى عبارة من اثائها وقد يتعلق بترجمة واحدة اعتراضان أو أكثر . وعملا بإشارة الصديق الشيخ سليمان للصنيع الصائبة وضعت أرقاماً مسلسلة بحسب التراجم ووضعت عقب الرقم بين حاجزين رقم تلك الترجمة فى تاريخ البخارى المطبوع . وما لم يذكر فيه اسم صاحب الترجمة أضفت الاسم بين حاجزين وراجعت تلك الترجمة فى التاريخ وفى الجرح والتعديل مع مراجعة مواضع آخر منهما ومن غيرهما بحسب ما يقتضيه الحال وعلقت ما ظهر لى . وكثيراً ما تكون العبارة المحكية فى هذا الكتاب عن التاريخ غير مطابقة لما فى التاريخ المطبوع . ولم ألزم بيان ذلك الا حيث يختلف المعنى اختلافاً بينا وما كان فى الاصل خطأً وبأن لى أنه من خطأ النساخ اصلحته فى المتن ونهت فى التعليق على ما وقع فى الاصل . وأسأل الله التوفيق

عبد الرحمن بن يحيى الملعلى البجاني